

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٢٩

الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البندان ٥٧ و ٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم

المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/63/206)

(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم

والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/63/212)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية،

لا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/63/219)

السيد نسينغيمانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد

وفد بلدي البيانيين اللذين أدلى بهما ممثل أنتيغوا وبربودا

في الجلسة ٢٧، وممثل كينيا في الجلسة ٢٦، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي.

وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره عن "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي" (A/63/206)، وعن "أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" (A/63/212)، وعلى مذكرته المعنونة "٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا" (A/63/219).

وفي ما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي المقدم لها، ترحب رواندا باعتماد الإعلان السياسي (القرار ١/٦٣) لدى اختتام الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فضلا عن توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ونؤمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



يتخرجون من المدارس الابتدائية والثانوية التسليح بمهارات هامة والمساهمة في تحسين التعليم في القارة بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق التدريب وتوفير المحتويات الرقمية المناسبة لجميع المدارس الأفريقية لتمكينها من العمل بكفاءة في مجتمع المعلومات واكتساب المعرفة. ويجري حاليا تنفيذ المشروع التجريبي للمدارس الإلكترونية من خلال مجتمع شراكة المعلومات من أجل تنمية أفريقيا وتحت قيادة شراكة تنمية أفريقيا، قامت شركتان - سيسكو و مايكروسوفت - بتشكيل تحالف اقتصادي لدعم رواندا.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. صدر تقرير الاستعراض القطري لرواندا عن آلية استعراض النظراء الأفارقة، ومنذ ذلك الحين سجلنا تقدما باهرا في جميع مجالات التركيز في آلية استعراض النظراء الأفارقة.

أما فيما يتعلق بالديمقراطية والحكم السياسي الرشيد، فقد أجرت رواندا انتخابات ناجحة على الصعيدين المحلي والوطني، وبعد الانتخابات البرلمانية التي انتهت مؤخرا، حصلت النساء، لأول مرة في التاريخ، على ٥٦ في المائة من المقاعد البرلمانية، وهذا لا يتفوق على أفريقيا فحسب بل على العالم. وقد سجلنا تقدما كبيرا في نزع الطابع المركزي عن القطاع القضائي وإصلاحه.

أما فيما يتعلق بإدارة النظام الاقتصادي والإدارة بشكل عام، فقد أصبحت رواندا الآن ممثلة بالكامل لأفضل ممارسات الشفافية في الميزانية. ولا نزال ملتزمون بسياسة عدم التسامح مطلقا في قضايا الفساد، وأنشأنا مؤسسات لتعزيز تلك السيادة. وتحقق تقدم كبير في إدارة الشركات عن طريق سن تشريع يتعلق بالشركات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال رؤيتنا لعام ٢٠٢٠ والجيل الثاني من التنمية الاقتصادية واستراتيجية تخفيض الفقر.

إيماننا راسخا بأنها، إذا نُفذت، ستوفر لأفريقيا سبيل المضي قدما في مواجهة التحديات الكثيرة التي نواجهها.

ورواندا ملتزمة بمواجهة تحدياتنا الإنمائية الخاصة تحت إشراف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومن خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقد اتخذنا عددا من المبادرات لتنفيذ تلك الالتزامات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيليس ألفارو (بوليفيا).

وتضع رواندا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب استراتيجيتها الإنمائية. وبروتوكول كيغالي، الموقع في كيغالي في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، هو البروتوكول المتعلق بالسياسة العامة والإطار التنظيمي لشبكة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعنية بالهياكل الأساسية العريضة النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد دخل البروتوكول حيز النفاذ في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وسنسترد به في تنفيذ شبكة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعنية بالهياكل الأساسية العريضة النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تتألف من الجزء المغمور والجزء الأرضي، بغية توصيل الاتصالات اللاسلكية على نحو جيد وميسور إلى شرق أفريقيا وجنوبها وسائر بلدان القارة. وستشكل هذه الشبكة خطوة جبارة صوب الربط بين بلدان القارة الأفريقية، والمساعدة على سد الفجوة الرقمية. وبالتالي، نحث تلك البلدان التي لم تصادق بعد على بروتوكول كيغالي أن تفعل ذلك لكفالة تنفيذه.

ويهدف المشروع التجريبي للمدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى تجهيز المدارس الأفريقية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعدات والأجهزة المناسبة ليكفل للشبان الأفارقة الذين

الكونغو الديمقراطية، كما جاء في بلاغ نيروبي وفي قرار مجلس الأمن ١٨٠٤ (٢٠٠٨) أدى إلى إدانة الصراع. لذلك نهب بالاجتماع الدولي أن يكفل لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ التزاماتهما كما ورد في قرار مجلس الأمن ١٨٠٤ (٢٠٠٨).

وترحب رواندا في الشراكة التي شكلتها المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة بشأن عمليات حفظ السلام، وبشكل خاص، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولا تزال رواندا ملتزمة بقوة بدورها بوصفها مساهما رئيسيا في تلك القوة.

(تكلم بالفرنسية)

أما فيما يتعلق بالعقد ٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملايا في البلدان النامية لا سيما في أفريقيا، فإن التقرير المحال في مذكرة الأمين العام (A/63/219) يبين التقدم المحرز، في الكفاح للقضاء على الملايا، وبصورة خاصة في أفريقيا.

يفيد التقرير العالمي عن الملايا أن رواندا تمكنت من تخفيض حالات الملايا بنسبة ٦٦ في المائة خلال فترة ست سنوات. ونرسمي بحلول عام ٢٠١٢ إلى التوصل إلى مرحلة أولية من القضاء على المرض، بحيث يكون لدينا أقل من حالة ملايا واحدة مؤكدة في كل ١٠٠٠ شخص من السكان. وإن ما حققناه من تقدم يرجع الفضل فيه إلى الإجراءات التالية: الترويج للتوزيع الشامل للناموسيات المعتدلة السعر والمعالجة بمبيدات الحشرات؛ والمعالجة السريعة والمحددة عن طريق المعالجة بالأدوية المركبة التي تستخدم فيها مادة الأرتيميسينين؛ وتنفيذ وسائل محلية للسيطرة على الحمى من خلال القيام بحملات الرش داخل المنازل؛ وزيادة استعمال خدمات الرعاية الصحية، وزيادة عدد الأشخاص الحاصلين على التأمين الصحي.

إن التقدم الذي حققته رواندا وأفريقيا في تنفيذ التزاماتهما بموجب الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوسع الجميع مشاهدته. ولكن مخاطر أزمة الطاقة والأزمة الاقتصادية يقوضان حاليا ذلك التقدم، وكل ذلك يترك أثرا على أفريقيا أكثر مما يتركه على أي قارة أخرى. لذلك من الحتمي للمجتمع الدولي أن يستجيب لتلك الأزمات فورا وبحزم عن طريق التنفيذ الكامل للإعلان السياسي لاحتياجات أفريقيا ٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملايا في البلدان النامية لا سيما في أفريقيا (القرار ١/٦٣) وتنفيذ توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ومهما يكن عليه الأمر، فإن التجارة والاستثمار هما الضامنان الحقيقيان لأفريقيا من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم جدا استئناف جولة الدوحة الإنمائية لكي تكفل لأفريقيا تأدية دورها المناسب في المنظومة التجارية العالمية.

أما فيما يتعلق بأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، فترحب رواندا بمختلف المبادرات التي أخذ زمامها المجتمع الدولي لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا. ونرحب أيما ترحيب بالشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمنع الصراعات في أفريقيا والاستجابة لذلك. وأود أن أشدد على أن رواندا تعتقد اعتقادا راسخا أن الوقاية لا تزال أفضل أسلوب لتعزيز السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

ورسم تقرير الأمين العام (A/63/212) صورة مشرقة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونود جدا أن نشاطه تفاؤله. غير أن الأحداث الأخيرة تبين أن الحالة لا تزال بعيدة عن التفاؤل. إذ أن الإخفاق الشامل في التصدي بصورة شاملة للتهديد الذي تشكله قوى الإبادة البشرية التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأفراد القوات الرواندية السابقة وقوات الإنتراهاموي لأبناء شعب رواندا وجمهورية

وطلب الزعماء الأفارقة وعلى نطاق واسع خلال الاجتماع الرفيع المستوى قطع التزام جماعي باتخاذ إجراء مستهدف في مجالي المعونة والتجارة. وتعتزم إيطاليا الإعراب عن ذلك الشعور بالإلحاح في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٩. ولذلك ستبرز العناصر الناشئة من هذه المناقشة بشكل مماثل وعلى النحو الواجب في اقتراحاتنا لمؤتمر القمة.

وقد أحطنا علما بعناية بالتوقع السائد في أفريقيا من أجل تعزيز تدفقات الموارد. وفي الواقع، يشكل تحسين نوعية المساعدة أولوية رئيسية. والحوكمة في أفريقيا آخذة في التحسين على المستويين الوطني والمحلي على حد سواء. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتحسن تنسيق المساعدة وثباتها؛ وينبغي أن يكونا أقل تقييدا بالشروط. وعلمنا أن نسعى لزيادة التنسيق فيما بين المانحين، وتجنب الازدواجية العديمة الجدوى. وشدد المنتدى الرفيع المستوى الذي عقد في أكرا على عمق تلك الشواغل. وبعد إعلانات روما وأكرا وباريس، نعتبر مؤتمر الدوحة الذي يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل فرصة رئيسية لإحراز المزيد من التقدم في تلك المجالات.

إن الهدف المتمثل في إخلاء أفريقيا من الصراعات، الذي حدده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، هدف استراتيجي بشكل مماثل. وينبغي أن يظل قاسمنا المشترك هو تعزيز الملكية الأفريقية في صون السلام والأمن في القارة.

وحكومة بلدي ملتزمة بدعم تعزيز المؤسسات الأفريقية في مجالات الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وبناء السلام، والتعمير بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن ينظر إلى البرنامج الذي يستمر لفترة ١٠ سنوات لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي بوصفه أساسا للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي،

وما برحت رواندا ملتزمة التزاما كاملا بالكفاح من أجل استئصال شأفة المرض في رواندا وفي أفريقيا.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر ممثل فرنسا على بيانه بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الذي أتفق معه اتفاقا كاملا. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/63/206).

إن إيطاليا، بصفتها الرئيس المقبل لمجموعة الثمانية، تحيط علما بالنداء الذي وجهه رئيس الجمعية العامة - وكررتة كينيا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي والعديد من الزملاء، بمن فيهم ممثل رواندا، الذي تكلم من فوره - من أجل منع الاضطراب الحالي في الأسواق العالمية من دفع احتياجات أفريقيا إلى خارج دائرة اهتمام المجتمع الدولي. وأود أن أطمئن الجمعية بأننا سنبدل قصارى جهدنا لتحقيق تلك الغاية. وفي الواقع، آن الأوان لتعيد مجموعة الثمانية إطلاق شراكتها مع أفريقيا ولتعمل بوصفها حفازا لتجديد الجهود على جميع المستويات لدعم الشراكة الجديدة.

والأمم المتحدة هي المكان الطبيعي والضروري حيث ينبغي تنسيق جهودنا وتحديد استراتيجياتنا، على نحو يتفق تماما مع رؤية الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة. وكان عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية فرصة هامة للغاية. وأود أن أشير إلى أن إيطاليا اقترحت، في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في جنوا قبل سبع سنوات، وضع خطة عمل لأفريقيا ووافق عليها فيما بعد مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في كاناناسكيس، بكندا. وتركز الخطة على نفس الأهداف التي تسعى لها الشراكة الجديدة وهي: إخلاء أفريقيا من الصراعات والجوع وانتهكات حقوق الإنسان.

إيمان الدول الأعضاء بمستقبل مزدهر لأفريقيا وتتجسد فيه بصورة كاملة القيم الإنسانية الأساسية للكرامة والسلام.

وتؤيد كازاخستان جهود الأمم المتحدة وجهود المجتمع الدولي بأكمله لحشد الموارد بغية تنفيذ البرامج والمشاريع في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تعتبر جدول أعمال محوريا في مجال التنمية في القارة. كما نشكر الأمين العام على إنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بغية حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة.

وتم إحراز تقدم كبير على نطاق العالم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا. ومع ذلك، تلاحظ كازاخستان مع شعور بالأسف أن أفريقيا، بينما تقترب من نقطة منتصف المدة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والمحددة بعام ٢٠٠٠، ما زالت أفريقيا القارة الوحيدة المتأخرة في بلوغ جميع الأهداف، بالرغم من الزيادة المشجعة للغاية التي حصلت مؤخرا في معدل النمو الاقتصادي والتحسين الشامل في بيئة السياسات في القارة.

واعترافا بالدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ الشراكة الجديدة، نحن نرى أنه ينبغي للمنظمة وشعبها الهيكلية أن تعيد النظر في نهجها نحو توزيع الأموال بغية تعزيز دعمها للبلدان الأفريقية في جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد النهائي المحدد. ويمارس الارتفاع الذي حصل مؤخرا في أسعار الغذاء ضغطا كبيرا على الاقتصادات الأفريقية ويهدد بتبديد التقدم المحرز بشق الأنفس في مكافحة الجوع وسوء التغذية. ومع ذلك، توفر الأزمة أيضا نافذة للفرصة لزيادة النفقات اللازمة في مجال الزراعة ولإزالة العقبات أمام إنشاء نظام تجاري مفتوح للسلع الزراعية لمنفعة البلدان الأفريقية.

إننا، بوصفنا بلدا غير ساحلي ويواجه مشاكل تجارية، نفهم الصعوبات التي تواجه أفريقيا في التغلب على

التي تعمل بفعالية في أفريقيا. وتحقيقا لتلك الغاية، ساهمت حكومة بلدي بمبلغ ٤٠ مليون يورو لمرفق السلام الأفريقي.

وينبغي أن يدعم العمل في الميدان برؤية سياسية واضحة. ولذلك السبب ينبغي لعملية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة أن تحترم مبدأ الملكية الأفريقية وأن تعمل على أساس هذا المبدأ، الذي نقره للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. وبلدي، بوصفه عضوا منتخبا في مجلس الأمن، ملتزم بالتقيد بذلك المبدأ. ونحن نرى أن زيادة تحسين التعاون بين المجلس وأصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين سيشكل مصدرا قويا في ضمان إحراز نتائج ملموسة في مجال إدارة الأزمات. وكان الاجتماع المشترك الذي عقد في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خطوة هامة في تلك العملية.

وبالرغم من ذلك، فإن استدامة سياساتنا ستتوقف على نجاحنا في التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ومكافحة الفقر المدقع، وبطالة الشباب، وتدهور البيئة، فضلا عن الأوبئة مثل الملاريا، التي تؤدي إلى تقويض الموارد البشرية في أفريقيا، تشكل مصلحة جماعية حقا. ولذلك فإن الأمر الأساسي هو أن يكون جميع أعضاء المجتمع الدولي ملتزمين التزاما كاملا بمواجهة تلك التحديات.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت

بالإنكليزية): في البداية، يود وفدي أن يعرب عن دعمه للإعلان السياسي (القرار ١/٦٣) الذي اعتمد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في مناسبة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها". ويعيد الإعلان تأكيد

حيوي في إنجاز الهدف الذي يتناول تنمية الشراكة وفي كفالة أن تفي البلدان المانحة بالتزاماتها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، ليس من المهم زيادة حجم الموارد الخارجية فحسب ولكن أيضا تحسين نوعية المعونة تماشيا مع أولويات البلدان.

وبالكثير من الرضا، نقدر التعاون النشط القائم في سياق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين البلدان النامية والبلدان متوسطة الدخل. ونحن نعتقد أن هذا التعاون سيشجع التقدم في تنمية أفريقيا. ومن جانبنا، وباعتبارنا بلدا يمكن أن يتجاوز أزمته النابعة من اقتصاده الذي يمر بمرحلة انتقالية، فإننا مستعدون للتعاون مع بلدان من القارة الأفريقية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب وتقديم المساعدة التقنية في قطاعات المال والزراعة، وتدريب الخبراء وتنويع الاقتصاد.

ومع الأخذ في الاعتبار الحالة غير المستقرة للقارة والتي تعيق التنمية البشرية الجيدة، فإننا ندعم الاقتراحات الداعية إلى توسيع مجلس الأمن لتوفير العدد الأقصى من المقاعد للدول الأفريقية، وذلك من أجل التشجيع على مشاركة أكبر من تلك البلدان في حل مسائل السلام والأمن.

وفي الختام، نأمل أن ينضم المجتمع الدولي إلى الجهود الرامية إلى مساعدة شعوب أفريقيا في سعيها إلى حياة لائقة، وذلك عبر الوفاء بالتزاماته حيال القارة التي تدعى عن حق مهد الإنسانية.

السيد جيويبا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تهنيئ الولايات المتحدة أعضاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على استمرار أدائهم القوي في تنفيذ البرامج التي تعزز الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي عبر أرجاء أفريقيا. نحن ما زلنا مؤيدين أقوياء للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ونعتقد أن أنشطتها محورية لتحقيق الرؤية القائلة

الحواجز التجارية التي تعوق تصدير المنتجات إلى الأسواق الدولية والصادرات المتصلة بإنتاج الخامات. وعلى النحو الوارد في الوثيقة الختامية الأخيرة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي (القرار ٢/٦٣)، لا بد من معالجة احتياجات أفريقيا في مجال البنية التحتية بطريقة إقليمية إذا أريد للبلدان أن تحني فوائده وفورات الإنتاج الكبير وتطوير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتعزيز القدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تحدد جولة الدوحة للمفاوضات الأفضليات التجارية التي يتعين منحها لأفريقيا بغية التعجيل بالتنمية فيها.

وبوصف كازاخستان بلدا يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية وذا مخزونات هائلة من الموارد الطبيعية فإنها تعي بشكل كبير المشاكل التي تواجهها البلدان الأفريقية الساعية إلى الدخول في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية. وفي ذلك الصدد، تدعم كازاخستان بشكل كامل جهود مجموعة الثماني والبلدان المانحة الأخرى للتخفيف من عبء الدين عبر الوسائل المتعددة والثنائية الأطراف، ولتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه أن يتيح توسيع نطاق القدرات وتنويع الأسواق الإقليمية وتطويرها وبناء قاعدة من الموارد البشرية على درجة عالية من الكفاءة.

ونحن نعتقد أن المسؤولية الرئيسية عن إنجاز الأهداف الإنمائية تبقى على عاتق الحكومات الأفريقية، والتي أظهرت قيادة عظيمة في السنوات الأخيرة. ورغم ذلك، من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية يجب زيادة التمويل العام الخارجي للتنمية حتى يصل إلى ٧٢ بليون دولار في السنة.

وفي ذلك الصدد، يساور وفد بلادي قلق بشأن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا في السنوات الأخيرة ويعتقد بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور

الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة، بدءاً من زرع بذور من أفضل نوعية وتحسين ممارسات الإدارة في المزارع ووصولاً إلى تسليم المحصول إلى السوق، وقد التزمت بدفع ما يزيد عن ٩٠٠ مليون دولار لمساعدة صغار المزارعين في أفريقيا وجنوب آسيا على زيادة إنتاجيتهم ومداخيلهم.

وقد قدمت بالفعل شركة ميلينيوم تشالنجر، المنشأة ٢٠٠٤، ما يزيد عن نصف منحها الإجمالية البالغة ٥,٥ بليون دولار في مجال الزراعة والتنمية الريفية، مع تخصيص مبلغ ١,٧ بليون دولار للزراعة الأفريقية وحدها. وقد أعلنت هذه الشركة أيضاً عن مشروع تعاوني بينها وبين التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا.

وتواصل الولايات المتحدة التزامها بدعم برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا والخاص بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونقدم برنامج التنمية الزراعية هذا في ست بلدان تفي بتعهداتها ومن خلال مبادرة إنهاء الجوع في أفريقيا، التي تقدم المساعدة في ثلاثة مجالات، هي العلم والتكنولوجيا، وربط المنتجين بالأسواق، والتواصل مع الضعفاء وتبلغ قيمة دعمنا لبرنامج التنمية الزراعية هذا ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار في السنة على مدى خمس سنوات.

وأود أن أطلع الجمعية العامة على آخر التطورات على صعيد التقدم المحرز في مبادرة الرئيس بوش في مجال الملاريا. ففي عام ٢٠٠٥، تعهدنا بدفع ما يزيد عن ١,٢ بليون دولار حتى عام ٢٠١٠ من أجل ١٥ بلداً من البلدان الأفريقية الأكثر تأثراً بالملاريا. وتقيم هذه المبادرة شراكة مع الحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية ومجموعات دينية من المجتمعات المحلية لإتاحة حصول أفقر الشرائح على الرش الموضعي للأماكن المغلقة بغية إبعاد البعوض المميت، ولتوزيع ناموسيات الأسرة المعالجة بالمبيدات

بأنه ينبغي لكل جيل أن يكون أفضل من الذي سبقه في الحرية والازدهار والأمن.

ويبقى الدعم المقدم إلى مزارعي أفريقيا محورياً لإنجاز القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إضافة إلى الحكم الرشيد وتطوير البنية التحتية وتهيئة الظروف للاستثمار الخاص المستدام. وكما تعلم الجمعية، فقد استضاف الاتحاد الأفريقي والرئيس بوش اجتماعاً لقادة عالميين من شركات الأعمال والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية للمساعدة على المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي من خلال وضع التزامات بإقامة شراكات تخدم سلسلة الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة.

واستجابة إلى التزام الاتحاد الأفريقي بتسريع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، تعهدت الولايات المتحدة بالعمل على تذليل العوائق الرئيسية لتنفيذ البرنامج. وإضافة إلى التزام الرئيس بوش بمبلغ ٥,٥ بليون دولار لمكافحة الجوع وتعزيز التنمية الزراعية، فقد استجاب أيضاً قادة القطاع الخاص في الولايات المتحدة.

فقد أعلنت شركة مونسانتو عن استثمار ما يقارب ٣ مليون دولار في اليوم، أو ما يزيد عن بليون دولار في السنة، في مجالات استيلاء النبات والتكنولوجيا الحيوية بشكل رئيسي وذلك لكي تطور نوعيات أفضل من الذرة والقطن وفول الصويا وبذور الخضراوات. وتركز شركة جون دير على توسيع نطاق المعدات والتكنولوجيات الملائمة للمزارع حتى تعزز الإنتاجية بشكل أكبر بينما تخفف من الحراثة. وتقيم شركة لاندو ليكس شراكات مع مجموعات وتعاونيات المزارعين في أفريقيا لتحسين مداخيل صغار المزارعين الفقراء وإنتاج سلع من مشتقات الحليب ذات نوعية أفضل وتكلفة أقل للمستهلكين. وتعمل مؤسسة غيتس مع مجموعة كبيرة من الشركاء وتسعى إلى تعزيز سلسلة

ومذكرته التي يحيل بموجبها التقرير عن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا (A/63/219).

ووفد بلادي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كينيا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتبين التقارير المعروضة علينا أن تطورات إيجابية كثيرة تحدث في أفريقيا. فانطلاق الاتحاد الأفريقي وبرنامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وتزايد مشاركة القيادة الأفريقية في حل الصراعات في القارة؛ وتزايد الالتزام بالتنمية التي تركز على البشر والتكامل الإقليمي؛ والرغبة المتزايدة في مناقشة ومعالجة المسائل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الصعبة من خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وإجراء الإصلاحات الضرورية؛ جميعها توجهات إيجابية.

بالرغم من تلك التوجهات الإيجابية، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات، بما فيها ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، وتغير المناخ، وفشل جولة الدوحة الإنمائية، وانحياز الأسواق المالية الدولية. وعلاوة على ذلك، وبسبب تفاقم حدة الفقر لم تُترجم بعد المكاسب الاقتصادية الحالية التي تتحقق في القارة وفي فرادي البلدان الأفريقية، إلى الثروات الملموسة اللازمة للقضاء على الفقر، ولا سيما بين أفقر الناس، الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وما لم يتم الوفاء بالالتزام بتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على وجه السرعة وبالكامل، من غير المرجح، بوجه عام، أن تحقق أفريقيا الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في الإطار الزمني المتفق عليه.

ولذلك ليس من المستغرب أن كثيراً من القادة الأفارقة، في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنمية أفريقيا

الحشرية، ولتوفير العلاج الوقائي من الملاريا للحوامل خلال فترة حملهن.

وتوفر أيضاً مبادرة الرئيس بوش هذه بناء القدرات لاستراتيجيات التنفيذ الوطنية. وبعد سنتين من التنفيذ، أستطيع القول إن لمبادرة الرئيس بوش هذه تأثيراً ملحوظاً. وكمثال على ذلك، انخفضت في زنجبار نسبة الأطفال المصابين بفيروس الملاريا من ٢٠ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى أقل من ١ في المائة اليوم. وقد أصبحت الولايات المتحدة أيضاً أكبر مساهم، إذ دفعت ٢,٥ بليون دولار حتى الآن، في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وختاماً، نشكر الأمين العام وأعضاء الأمانة العامة الذين قدموا لنا التقرير (A/63/206) عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لها. وفي ذلك الصدد، نحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة وتعزيز دعمه في الميدان للدول الأفريقية وتنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

للإيجاز، وكما يظهر من التزامنا بالشعب الأفريقي في مجالات الزراعة وعلاج الملاريا والوقاية منها، إضافة إلى مبادراتنا العديدة الأخرى لمساعدة أفريقيا جنوب الصحراء، فإن الولايات المتحدة تواصل الوقوف مع شركائها الأفارقة في تحقيق القضاء الدائم على الفقر والوعد بحياة أفضل للجميع.

السيد ماتينجي (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية):

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/63/206)؛ وتقريره بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/63/212)؛

وفي هذا الصدد، نشارك كل الذين دعوا البلدان الصناعية إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وإتاحتها للبلدان النامية في أسرع وقت ممكن. كما ندعو إلى الاستئناف المبكر لجولة الدوحة الإنمائية واختتامها من أجل إتاحة فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق التجارة الدولية على قدم المساواة، وتمكينها من توليد الثروة التي تفسد الحاجة إليها من أجل خفض حدة الفقر. ونأمل في أن يتيح مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتريري الفرصة للمجتمع الدولي لإنهاء المأزق الذي يخيم على المحادثات التجارية.

وتدرك ملاوي أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا دون التوصل إلى سلام وأمن حقيقيين. ولذلك، نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن تحت رعاية الأمم المتحدة لمنع نشوب صراعات جديدة وحل الصراعات القائمة في أفريقيا. كما نثني على الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام لتعزيز السلام والأمن المستدامين في المناطق المتضررة بالصراعات في أفريقيا. وملاوي ستستمر في الاضطلاع بدورها في صون السلام والأمن كما يتجلى في مشاركتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة وخارجها.

ولا تزال الملاريا أحد أخطر التهديدات التي تواجه التنمية في أفريقيا. وتتضاعف آثارها المدمرة بتفشي أمراض السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تصيب الملايين من البشر. والملاريا مشكلة صحية عامة رئيسية في ملاوي، ولا تزال هي أكثر الأسباب شيوعاً للإصابة بالمرض وحدوث الوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل. وتستأثر الملاريا وحدها بنسبة ٤٠ في المائة من المرضى المترددين على معظم المرافق الصحية في البلد طلباً للمساعدة. ولمعالجة المشكلة، تنفذ حكومة ملاوي خطة استراتيجية لمكافحة الملاريا، صاغتها بتوافق مع مبادرة دحر

المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وجهوا نداء لتلبية الحاجة الماسة إلى تعزيز التجارة الدولية والاستثمار المباشر الأجنبي، وتنمية الهياكل الأساسية الإنمائية في أفريقيا، بما في ذلك في مجالات الزراعة والصحة والنقل وفي مكافحة تغير المناخ. وملاوي تؤيد هذا النداء.

وتقوم ملاوي من جانبها حالياً، بتنفيذ مبادرات زراعية مختلفة، بما فيها برنامج الإعانات الزراعية الذي يستهدف صغار المزارعين الفقراء، بغية تحقيق الأمن في مجال الغذاء والتغذية، ومكافحة الفقر والجوع على المستوى الوطني. كما تطور ملاوي أحزمة خضراء على ضفاف أنهارها وبحيراتها من أجل زيادة الإنتاج الزراعي لدعم اقتصادها القائم أساساً على الزراعة. وتأمل ملاوي في أن تمكننا هذه المبادرات من تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي إطار الجهود المبذولة لخفض تكاليف النقل وتعزيز الوصول إلى الأسواق الدولية، قدمت ملاوي وموزامبيق وزامبيا مشروعاً إلى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لشق قناة مائية على طول نهر شاير في ملاوي وموزامبيق ونهر زامبيزي في موزامبيق وزامبيا وزمبابوي حتى ميناء شيندي على المحيط الهندي في موزامبيق. ونعتقد أن مشروع ممر شاير - زامبيزي المائي يشكل حلاً عاجلاً للتحديات في مجال النقل التي تواجهها ملاوي وزامبيا والمناطق الخلفية في موزامبيق في الوصول إلى أسواق التجارة الدولية. وهذا مثال للحلول العاجلة للتحديات الإنمائية في أفريقيا المتوخاة في الفقرة ٣٩ من الإعلان السياسي بشأن تنمية أفريقيا، المعتمد في ختام الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنمية أفريقيا، المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (القرار ١/٦٣). وترحب ملاوي باعتماد ذلك الإعلان. وعليه، فإننا نتطلع إلى تلقي الدعم من المجتمع الدولي في تنفيذ مشروع الممر المائي شاير - زامبيزي.

يبدأ النهج الذي يتخذه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إزاء تنمية أفريقيا من المجتمعات المحلية. ونعتقد أنه ينبغي بذل الجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة على أساس تمكين الفقراء والفئات الضعيفة من معالجة الأخطار الحالية والمستقبلية على نحو أفضل. إن تمكين المجتمعات المحلية وجعلها مركز الإجراءات المتخذة، يقع في صميم اهتمامات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

واليوم، تواجه أفريقيا حالة طوارئ إنمائية، تراكمت بفعل استمرار أزمي الغذاء والطاقة وتغير المناخ والكثافة المتزايدة للكوارث الطبيعية. وتساهم تلك التحديات المتعددة الأبعاد في زيادة احتمالات الخطر، وتزيد من هشاشة البشر. ويؤدي عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى زيادة تفاقم أوجه الضعف تلك. ولذلك، فإن الإرادة السياسية والالتزام أمران أساسيان للتنمية البشرية بنفس القدر الذي يمثلته التوصل في الدوحة إلى نتائج ناجحة لمؤازرة الفقراء.

وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بوصفها كيانات مساعدة لسلطاتها العامة وبوجودها فعلياً في كل مكان في القارة الأفريقية، لديها قدرة فريدة على العمل مع الحكومات من أجل تعزيز المجتمعات المحلية ودفع عجلة التنمية.

إن دور المجتمعات الوطنية أساسي، لا سيما في تعبئة ملايين المتطوعين المدربين والمحترمين بغية نشر الوعي بشأن الصحة وأخطار الكوارث، وتعزيز الممارسات الجيدة للمجتمعات المحلية ودعم تحسين الوصول إلى موارد المياه والمواد الغذائية. ويتسق نهجنا مع رأي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن أهمية بناء الشراكات. ولا تستطيع أي حكومة أو منظمة بمفردها أن تحدث تغييراً هاماً إلى الأفضل إزاء التحديات التي تواجه أفريقيا. ولا نغالي بالتأكيد

بالملايا. وبموجب تلك الخططة، كثفت الحكومة حربها على الملايا عن طريق اتخاذ تدابير تشمل توزيع الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، وبخاصة على الأمهات والأطفال دون سن الخامسة، والعلاج الفوري الفعال للمصاب بالملايا خلال ٢٤ ساعة من الإصابة بالمرض. ومن المتوقع أن يكون لدى ٩٧ في المائة من الأسر المعيشية في بلدنا ناموسية واحدة على الأقل بحلول عام ٢٠١٥.

وفي حين نرحب للغاية بالتدابير الوقائية، من قبيل توزيع الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، نعتقد أنه يجب إجراء إصلاحات أساسية للاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بغية توفير العقاقير الخاصة بالملايا والسل وفيرس نقص المناعة البشرية وبتكلفة معقولة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تكثيف المبادرات العابرة للحدود من أجل جعل أفريقيا قارة خالية من الملايا.

في الختام، تعرب ملاوي عن تقديرها للدعم الذي تتلقاه في مكافحة الملايا من شركائها في التنمية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها والصندوق العالمي ومبادرة الرئيس بوش المتعلقة بالملايا. كما نرحب بخطة العمل لمكافحة الملايا التي أعلنها السيد راي تشامبرز، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمكافحة الملايا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٢ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أدعو الآن المراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة ريتولا (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالإنكليزية): يشرف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يدلي ببيانه في هذه المناقشة السنوية الهامة.

وتلك أمثلة على شراكات تعمل من أجل تنمية أفريقيا، وتعكس التزام الاتحاد الدولي للصليب الأحمر بالأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نمضي قدماً بهذا الحوار. وإذا نتكلم هنا، انعقد المؤتمر السابع لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر لكل أفريقيا في جوهانسبرغ، الذي يضم ٥٣ جمعية وطنية أفريقية ومراقبين من كل أنحاء العالم، بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة ذاتها. ويحدونا الأمل في أننا سنكرس أنفسنا لمرحلة جديدة من الشراكة تحت الشعار "معا للعمل من أجل أفريقيا". ونتطلع إلى عرض نتائج ذلك الاجتماع الهام ونعرب اليوم عن خالص تقديرنا للحكومة جنوب أفريقيا ولبعثتها الدائمة على الدعم الثابت لأهدافنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة.

السيد بيني (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): للأسف، لم يتمكن المراقب الدائم عن بعثة الكرسي الرسولي من الحضور إلى هنا، وأنا أدلي بهذا البيان بالنيابة عنه.

يعرب وفدي عن امتنانه للتقرير الشامل لمنظمة الصحة العالمية (انظر A/63/219) بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/١٨٠، المعنون "٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا"، ويلاحظ التحديات في مجال مكافحة المرض والتقدم المحرز حتى الآن.

إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخراً بتوجيه اهتمام أكبر للبلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، هو خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، خاصة وأنه يسلّم بأن الملاريا يمكن الحد منها بشكل كبير من خلال الوعي الجماهيري، والتثقيف، وتخصيص الموارد للأبحاث والعلاج. ونظراً لأن السنوات الـ ١٥ الماضية شهدت زيادة في انتشار المرض - الذي من شأنه أن يضاعف معدل الوفيات خلال الـ ٢٠ سنة

على أهمية الشراكات، وينبغي أن تشمل مشاركة المجتمعات المحلية لكي تكون فعالة.

وقد استجاب الاتحاد الدولي للصليب الأحمر للأزمة الغذائية بإطلاق الإطار الاستراتيجي للأمن الغذائي لفترة خمس سنوات مع ١٥ جمعية وطنية في الجنوب الأفريقي. والهدف هو زيادة جهودنا في مجال برجة الأمن الغذائي الوطني وتزويد نسبة ٢٠ في المائة على الأقل من الفئات السكانية الضعيفة بدعم الأمن الغذائي على الأمد الأطول لتعزيز قدرتها على التحمل.

وفي إطار مكافحة انعدام الأمن الغذائي في دائرة غواندام، في مالي، ساعد الصليب الأحمر في مالي في تحسين فرص ٤٣ ٠٠٠ نسمة في المنطقة وليعطي المجتمعات المحلية شعوراً جديدا بالهدف والأمل.

وفي بوروندي، وكجزء من مشروع للتطوير التنظيمي لفترة ثلاث سنوات، تم تدريب ٣٠ ٠٠٠ متطوع لضمان دعم لجان القرى المنتخبة لتوفير الخدمات الاجتماعية لأكثر من ٢ ٧٠٠ قرية حتى نهاية المشروع. وتلقى المشروع دعماً سخياً من رئيس الجمهورية وغيره من أعضاء الحكومة، الذين رأوا في المشروع خطوة أساسية في تنمية بوروندي.

وبرامج الاتحاد الدولي للصليب الأحمر لتوفير الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات التي تعمر طويلاً، وتم من خلالها توزيع أكثر من ١٢ مليون ناموسية في البلدان التي تتوطن فيها الملاريا منذ عام ٢٠٠٢، قد وضعت بالتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء، وكانت النتائج لافتة فعلاً فيما يتعلق بتخفيض الوفيات واستعادة الثقة لدى المجتمعات المحلية. ويمثل تحالفنا العالمي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية نموذجاً لاستعادة الصحة والتنمية في أفريقيا وهو ما تستحقه شعوبها كثيراً. وهذه ليست مجرد برامج من أجل الصحة العامة بل هي عناصر أساسية في البرمجة الإنمائية.

عند الاقتضاء. والتشخيص الملائم متاح، ويمكن أن يتعافى المصابون تماما إذا أتيحت لهم الوسائل الكافية. وينبغي بذل الجهود لكي يتمكن الأشخاص الذين يعانون من الحصول على العلاج المناسب.

ولا بد من الاستمرار في تخصيص الموارد للأبحاث الجارية في تطوير لقاحات جديدة ومأمونة وبتكلفة فعالة، وكذلك لتطوير الأدوية لمعالجة المصابين. ونجاح تلك الجهود سترجم إلى انخفاض تدريجي في عدد الإصابات بصفة عامة.

ويود وفدي أن يسترعي الانتباه إلى الجهود الإيجابية لمساعدة المحتاجين. ونذكر هنا أهمية توعية الأسر ومساعدتها على رعاية أحبائهم الذين أصيبوا بالمalaria. والعديد من المنظمات الكاثوليكية تشارك مشاركة نشطة في هذا الميدان، وتنظم حملات واسعة وموجهة. وفضلا عن ذلك، فهي تدرب المجموعات في المجتمعات المحلية لكي تقوم بتثقيف الآباء ومقدمي الرعاية للأطفال المصابين بالمalaria.

وبصرف النظر عن الأمراض المعدية الخطيرة الأخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، التي تتطلب اهتماما ماثلا، لا يمكن إغفال جهودنا بشأن malaria. وجلي أن المجتمع العالمي يجب أن يظل ملتزما بمكافحة جميع الأمراض التي تهدد الأرواح البشرية والأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بهذا نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذه البنود. عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كانت مناقشاتنا موسعة وغنية بالمعلومات، وأدت إلى المحافظة على الزخم داخل الجمعية العامة من أجل تعزيز الفهم والدعم لتنمية أفريقيا.

وقد شعرتُ باطمئنان خاص من تشديد المتكلمين على تدهور البيئة المالية الدولية التي تعمل فيها والتي تكافح

القادمة - من الضروري أن يتعاون المجتمع الدولي في مكافحة هذه الجائحة.

ويصاب بالمalaria في كل عام بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليون شخص، ويقتل المرض أكثر من مليون شخص، ويقع حادث وفاة واحد على الأقل كل ٣٠ ثانية. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية يقع ٩٠ في المائة من الوفيات بهذا المرض في أفريقيا جنوب الصحراء، وأغلبية الضحايا من الأطفال دون سن الخامسة، ويموت ما يقارب ٣٠٠٠ طفل يوميا في تلك المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثاني أكبر فئات الضحايا حجما تضم الأمهات الحوامل. وتبقى malaria تهديدا رئيسيا للأمن الإنساني. وبسبب تكلفة الوقاية والعلاج، فإن مَنْ يعيشون في فقر هم الأكثر تعرضا لهذا المرض الخطير.

إن عددا كبيرا من الأفراد الملتزمين، وخاصة موظفي الصحة المهرة، يعملون في مراكز الصحة الأساسية ومختلف المنظمات الدينية في العديد من البلدان الأشد تضررا لرعاية ومعالجة المصابين. ومقدمو الرعاية هؤلاء غالبا ما يعملون بدون لفت الانتباه إليهم ويقومون بأعمال بطولية في خدمة ورعاية المحتاجين.

ويجب أن يبقى تركيزنا في التصدي لهذا المرض منصبا على الأبحاث والوقاية والعلاج. ونحن نعلم أن الحد من انتقال العدوى بالمalaria يتحقق من خلال منع لسع البعوض والسيطرة على أماكن تكاثره. ومن هذا المنظور، من المفيد أن نتذكر إعلان أبوجا، الذي يدعو، في جملة أمور، إلى تطوير آليات لتيسير تقديم المعلومات الموثوق بها لصانعي القرار على مختلف مستويات الخدمة الصحية الوبائية بغية تمكين السلطات الصحية من إعداد استراتيجيات ملائمة للسيطرة والرصد.

ويجب أن يتمكن الأفراد من الحصول على الفحوص التشخيصية والعقاقير الزهيدة الثمن والمأمونة، والمجانبة

الآلية الأفريقية المتزايدة الفعالية لاستعراض الأقران، وهي ابتكار معترف بنجاحه في خلق بيئة مواتية في مسألتي الحكم والخضوع للمساءلة.

ويشير تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها إلى أن أفريقيا بذلت جهودا حثيثة لتعزيز السلام وتعميق التزامها بالعمليات الديمقراطية والحكم الجيد على مدى السنوات العشر الماضية.

ويضطلع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وغيره من الهياكل على الصعيد الإقليمي، بدور متزايد في الوساطة لحل النزاعات بين البلدان الأفريقية وداخلها. كما مكّنت هذه الآليات الأفارقة من معالجة المشاكل العويصة المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

غير أن مناقشتنا تُذكّرنا بالتعقيد الهائل للمشاكل التي تواجهها أفريقيا. وقد أولينا اليوم اهتماما خاصا للتقرير عن حملة مكافحة الملاريا، التي تهم مباشرة نصف سكان العالم. والحقيقة الصارخة هي أن ٩١ في المائة من الوفيات الناتجة عن ذلك المرض تقع في أفريقيا. ولا بد أن يندم المانحون التمويل المطلوب لتقليص معدل الوفيات هذا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق المرامي المتصلة بذلك في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

ويجب أن ننظر إلى مناقشتنا هذه في السياق الأعم والمستمر لما توليه الجمعية العامة من اهتمام خاص لأفريقيا. فهي تعتقد في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر، والحدث الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية، للألفية الذي عُقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر، والذي ركز بدوره على

أفريقيا في إطارها من أجل إيجاد المكانة التي تستحقها في العالم. وقد حذر المتكلمون من أن الأزمة المالية العالمية الناشئة يجب ألا تقوض ما يعول عليه الأفارقة من تمويل وتعاون تقني وفتح للأسواق في الشمال.

إن التضامن الذي أعربت عنه البلدان الصناعية، لا سيما ممثلو أوروبا، والبلدان النامية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، يبرز الالتزام القوي الذي تعزز بإطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فالتعاون بين بلدان الجنوب أقوى من أي وقت مضى. وكان ممثلو أفريقيا واضحين في ما يتعلق بالاضطلاع بدور رائد في العملية المعقدة المتمثلة في إرساء الحكم الجيد وإحلال السلام وتحقيق التنمية لفائدة جميع أبناء أفريقيا، من خلال مبادرات إقليمية ووطنية مستلهمة إلى حد كبير من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وقد أشير إلى أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أوجدت عملية فعالة للقيادة لإشراك الشركاء الإنمائيين في مسائل مثل الترتيبات التجارية الدولية، والتخفيف من عبء الديون، والمساعدة الإنمائية الرسمية. ولاحظ المتكلمون أن وتيرة إحراز التقدم سترتفع كثيرا إذا قامت بلدان مجموعة الدول الثماني بوقف انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية ووفت بوعودها المتعلقة بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠.

وعلاوة على ذلك، وكما أوصى بذلك الأمين العام في تقريره، ينبغي أن تخصص البلدان الأفريقية مزيدا من الموارد لتحقيق أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الشراكة، لا سيما مشاريع القطاع الخاص المتعلقة بالمرافق الأساسية. كما كانت هناك توصيات بإطلاق ثورة أفريقية خضراء، وتحسين الإدارة الاقتصادية والسياسية من خلال

الشمالية لمئات من السنين، لم يكن في الواقع نهاية العبودية. ومع ذلك، كان خطوة هامة نحو تحقيق هذا الحظر وحدثا اتخذ فيه المجتمع الدولي أول قراراته بالتضافر لمكافحة تجارة الرقيق الوحشية والمرجحة للغاية.

وتكمن المأساة في أنه لا تزال لتجارة الرقيق والعبودية نفسها آثار عميقة، وإن كانت غير مرئية، على عالمنا المعاصر إلى حد كبير.

وفي هذا العام، في ٢٥ آذار/مارس، تم الاحتفال لأول مرة باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وقد كنت دائما من الدعاة إلى الصفح والمصالحة. ولكن تجارة الرقيق تشكل إحدى تلك الجرائم البشعة ضد الإنسانية التي كان العديد من الأفارقة سخيخين للغاية في صفحهم عنها، ولكن لا ينبغي لأي منا في أي مكان في العالم أن ينساها.

لقد كانت تجارة الرقيق، كما هو معترف به على نطاق واسع، مؤسسة لم تدمر قارة فحسب، ولكنها سممت جذور المجتمعات، شيئا وشيانا، بوجودها الضار. ولا تزال جميعا نعاني من عواقب ذلك الاستغلال، ومن الواضح أن البعض منا يعاني أكثر بكثير من الآخرين.

والرق لا يزال معنا في جميع المجتمعات حول العالم، تقريبا وغالبا ما يكون غير مرئي ويتم التغاضي عنه على نطاق دولي.

وكان الرق نموذجا اجتماعيا واقتصاديا يعامل الناس كالسلع، وكان نظاما للعلاقات الاجتماعية القائمة على الهيمنة وإساءة معاملة الناس، وهو من أسوأ أشكال التمييز والإقصاء الاجتماعي.

وظل الرق عبر المحيط الأطلسي لقرون آفة في العالم. وقد لقي الملايين مصرعهم خلال الرحلة الطويلة عبر أفريقيا وبعدها عبور المحيط الأطلسي. وجرى استغلال الملايين في

أفريقيا. وسنعمق العملية في مؤتمر الدوحة الاستعراضي بشأن تمويل التنمية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

من الواضح أن تدهور البيئة المالية الدولية يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى أن يضع المجتمع الدولي خطة استراتيجية شاملة تعالج الأسباب المستعصية لاستمرار الصراعات العنيفة في القارة، وضرورة وضع نهج استباقي بشأن مسائل جديدة حالما تنشأ. وبصفتي رئيس الجمعية، سأفي بالتزامي بالعمل مع الدول الأعضاء لتعزيز هذا الجهد.

مع كل فرصة سانحة نشهد بروز قادة أفارقة جدد يعملون من أجل كفاءة الاستفادة الأفارقة أولا من منافع تنمية أفريقيا. إننا ندعم بوضوح هذا النموذج الجديد. وأعتقد أن نائب الممثل الدائم للصين عبر عن ذلك الأمر بكل وضوح عندما ذكر أننا يجب علينا أن نستمع إلى أصوات أفريقيا، ونحترم الآراء الأفريقية، ونضع في الحسبان شواغل أفريقيا وندعم جهودها لتنفيذ البرامج الخاصة بها. وهذه هي مسؤوليتنا الجماعية. ومن دواعي الارتياح أن نرى مدى الجدية المبداة في الاضطلاع بها.

(تكلم بالإسبانية)

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٥٧ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)، والبند ٤٣ من جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدي بعض الملاحظات التي تتعلق بنظرنا في هذا البند من جدول الأعمال. مع أنه يبدو أن إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في ١٨٠٨ قد حدث منذ فترة طويلة، لكنني أعتقد أن معظمنا يقدر أهمية لفت انتباه الجمعية العامة والعالم هذا الحدث التاريخي.

إن إلغاء تجارة الرقيق، التي تنقلت عبر المحيط الأطلسي من أفريقيا إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا

وكان اعتماد جميع هذه الصكوك ثمرة كفاح جبار من أجل القضاء على الهيمنة الإمبريالية في أذهان الناس وفي النظم القانونية وأخيراً من أجل الاعتراف بأن حقوق الإنسان هي للجميع.

ومناسبة هذا الاحتفال بإلغاء الرق، يجب علينا أن نعترف بأن البلدان الغنية قد بنت أسس اقتصاداتها من عرق وأرواح الملايين من العبيد الأفارقة. ويجب على الدول ألا تكتفي بإزالة الرق من نظمها القانونية؛ بل يجب علينا تحديد الأشكال الجديدة للرق ومكافحتها والقضاء عليها في العالم. ويجب علينا القيام بالشئ نفسه فيما يتعلق بعواقبها، وهي الاستعمار الجديد ونظم التمييز والتفاوتات الاقتصادية ومطالب المنظمات المتعددة الأطراف بتسليم الاحتياطات والموارد الطبيعية بوصفها مدفوعات للفوائد المستحقة على دين خارجي لا أخلاقي.

في القرن التاسع عشر وحتى في القرن العشرين، نص العديد من قوانين إلغاء الرق على دفع مالكي العبيد لتعويضات. واليوم، يجب على الدول أن تفكر في طرق مختلفة للتعويض عن الفظائع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي ارتكبت بحق البلدان الأفريقية. وهناك حاجة إلى وضع خطط واستراتيجيات متماسكة للتعويض المادي والمعنوي، والأخلاقي. ولا يمكن أن تقتصر على التعويض النقدي لأنها ليست مسألة دفع التعويض والنسيان. فيجب ألا ننسى وألا نعود أبداً إلى ذلك الخزي. ويجب علينا أن نطلب الصفح وأن نعترف بضمير حي بالأضرار التي تسبب فيها بعض البشر. وينبغي ألا يكون قبول البعض الآخر بهذا الصفح قبولاً سلبياً بل نشطاً، وأن يؤدي إلى التغيير. وكما يقول الناس اليوم في أفريقيا، فإنهم يودون أن يكونوا مبدعي ومنفذي النماذج السياسية الخاصة بهم وتتميتهم البشرية وتحررهم.

ظروف وحشية وبنيت على أكتافهم وأرواحهم مجتمعات غريبة استبعدتهم وحرمتهم من حق العيش كبشر.

وقبل ٦٠ عاماً، في عام ١٩٤٨، أعلنت الجمعية العامة في المادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق". وأعلنت في المادة ٢ أنه

"لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ... أو أي وضع آخر".

وبعد ذلك، دخلت اتفاقية الرق حيز النفاذ في عام ١٩٥٥.

وبعد سنوات، في عام ٢٠٠١، اعتمدنا إعلان ديربان، الذي نص على أن:

"العبودية وتجارة الرقيق، بما فيها تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، كانت مآسي بغضنة في تاريخ البشرية، ليس فقط بسبب وحشيتها المقيتة ولكن أيضاً من حيث حجمها وطبيعتها المنظمة، وبوجه خاص لإنكارها لذاتية الضحايا. ونقر كذلك بأن العبودية وتجارة الرق جريمة ضد الإنسانية، وكان من الواجب اعتبارها كذلك دائماً، وخاصة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وأنها من المصادر والمظاهر الرئيسية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية، كانوا ضحايا لهذه الأعمال، وما زالوا ضحايا لآثارها".

ولذلك اليوم مغزى لأهميته التاريخية، فمنذ قرابة ٢٠٠ عام وفي مثل ذلك اليوم حظي أنصار إلغاء العبودية بالفوز الكبير عندما توجت جهودهم الدؤوبة بإقرار البرلمان البريطاني قانونا يقضي بإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في الإمبراطورية البريطانية آنذاك، وبالتالي إنهاء العبودية في أنحاء العالم. واليوم السنوي للاحتفال بهذه الذكرى، والذي يرتبط بإنجاز مؤيدي إلغاء تجارة الرقيق، سيكون تكملة قيمة لليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا تجارة الرقيق وإلغاء العبودية الذي تحييه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ويحين في ٢٣ آب/أغسطس اعترافا بالإسهام التاريخي المهم من جانب الرقيق في هائيي أنفسهم، الذين نهضوا لمقاومة العبودية ونالوا حريتهم.

وفي عام ٢٠٠١، تجمع المجتمع الدولي في جنوب أفريقيا لحضور المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد تحت مظلة الأمم المتحدة وأصدر ما يشار إليه بإعلان ديربان. ونحن ننظر إلى مشروع النصب التذكاري الدائم في سياق أوسع، باعتباره تنفيذا جزئيا للفقرة ١٠١ من إعلان ديربان، الذي يدعو المجتمع الدولي، في جملة أمور، إلى تخليد ذكرى ضحايا العبودية. وبناء على ذلك، سعينا في الفقرة الثالثة من الديباجة إلى التأكيد من جديد على الالتزام الذي قطعتة الدول في عام ٢٠٠١.

ولا يسعنا إلا أن نتذكر الطابع المروع والمهين للرق وتجارة الرقيق، حيث كان الأسرى يُحتجزون ويُنقلون قسرا ك شحنات بشرية، ويُحشرون في عنابر السفن كأنهم قطعان من الماشية وينقلون عبر المحيط الأطلسي إلى ما يسمى بالعالم الجديد. وجرى إخصائهم، وبيعهم، وسلب ثقافتهم، ووشم جلودهم بالحديد الساخن بعلامة تدل على مالكيهم. وما زالت تلك الصور المروعة تهر الضمير، وتذكر بمدى الحضيض الذي يمكن أن يتدنّى إليه الإنسان في إهانة أخيه

أعطي الكلمة الآن لممثل غيانا ليعرض مشروع القرار A/63/L.5.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن بلدان الجماعة الكاريبية في الأمم المتحدة، وكذلك المجموعة الأفريقية وغيرها من الدول الأعضاء التي تشارك في تقديم هذا النص، وأن أعرض اليوم مشروع القرار A/63/L.5، بعنوان "إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" من أجل اعتماده.

يسعى مشروع القرار المعروض علينا اليوم، وطابعه إجرائي أساسا، إلى التعامل مع التطورات التي حدثت منذ اتخاذ القرار ١٢٢/٦٢ في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وقبل عامين، اعترفنا في نفس هذه القاعة بأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي نقطة من أسوأ النقاط الوضعية في تاريخ البشرية. وقد استرجعنا ذكرى النقل القسري لأكثر من ١٨ مليون شخص، على مدى ٥٠٠ عام، من أفريقيا إلى الأمريكتين، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي، والولايات المتحدة، والبرازيل ومناطق أخرى في أمريكا الجنوبية، فضلا عن أوروبا.

ونشير إلى إعلان ٢٥ آذار/مارس من كل عام يوما دوليا لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، اعتبارا من عام ٢٠٠٨. وفي هذا السياق، أود بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن أشكر الأمين العام على التحديث الوارد في تقريره (A/63/213) بشأن الأنشطة التي جرت في وقت سابق من هذا العام لإحياء ذكرى إلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وتنطلع إلى التعاون معكم، سيدي الرئيس، والأمين العام وإدارة شؤون الإعلام في ما يتعلق بأنشطة احتفالية مماثلة لإحياء يوم ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

والاتحاد الأفريقي تضطلع بدور رئيسي في دفع عمل اللجنة قدماً، وقد انتخبت جامايكا بالفعل رئيساً للجنة. وعلاوة على ذلك، تتعاون اللجنة، بحكم طابعها الشامل، مع شركاء من غير الدول، مثل الأمانة العامة، واليونسكو، ومركز شومبرغ وممثلي المجتمع المدني.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيليس الفارادو (بوليفيا).

ولقد أنشئ صندوق تبرعات، صندوق النصب التذكاري الدائم، عملاً بالقرار ١٢٢/٦٢، برعاية البعثة الدائمة لجامايكا من أجل بناء النصب التذكاري. لكن، تعزيزاً للشفافية والمساءلة، يقترح أن تشرف اللجنة الأوسع نطاقاً على الصندوق. وفي نفس الوقت، تسعى اللجنة، مع الأمانة العامة، إلى استكشاف أساليب لكفالة تعزيز الشفافية والمساءلة لإدارة الصندوق بصورة تكون مقبولة لكل الدول الأعضاء.

ورداً على استفسارات بشأن الآثار المترتبة في الميزانية على اعتماد مشروع القرار، أود أن أقول بشكل قاطع إنه لا توجد آثار من هذا القبيل بالنسبة لمشروع النصب التذكاري الدائم. ويحدونا الأمل في أن يصبح ذلك النصب حقيقة من خلال المساهمات السخية التي تقدمها الدول الأعضاء، إضافة إلى أنشطة جمع التبرعات التي قد تنظمها اللجنة. وعليه، أود بالنيابة عن دول الجماعة الكاريبية أن أعرب عن الامتنان والتقدير للمساهمات والتعهدات التي تلقاها الصندوق من الدول الأعضاء بالفعل، فيما أشجع أيضاً الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المهتمة على الانضمام إلى هذا الجهد المهم.

ونود أيضاً أن نعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام، والأمانة العامة، وأعضاء اللجنة على دعمهم القيم،

والإنسان. ولذلك السبب، رأينا من المناسب التأكيد في الفقرة الرابعة من الديباجة على أهمية توعية الأجيال المقبلة وإعلامها بأسباب الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وتناجيهما والدروس المستخلصة منهما.

والنصب التذكاري الدائم سيقف شاهداً على واحدة من أبشع المآسي في التاريخ الحديث والتي تنسى في أحيان كثيرة. سيقف تذكرة بنضال وانتصار جنس واحد استعبد وامتهنت كرامته لأكثر من خمسة عقود لتحقيق مكاسب اقتصادية، وبالإرث الذي خلفه، ومن هنا جاء موضوع "الاعتراف بالمأساة، والاعتبار بالإرث، حتى لا ننسى". ونرى في وضع النصب في الأمم المتحدة رمزا مهما لما تمثله هذه المنظمة - تعزيز وصون كرامة وقيمة جميع البشر، وهما من المبادئ المركزية لميثاق الأمم المتحدة.

ونظراً لأهمية النصب التذكاري الدائم للبشرية والطابع العالمي لهذا النصب، نرى أنه ينبغي وضعه في مكان ظاهر للعيان لا يسهل وصول ممثلي هذه المنظمة إليه فحسب، بل ووصول كل زائري الأمم المتحدة. ومن هنا، سعينا إلى توضيح الصياغة اللغوية المستخدمة في القرار السابق، التي أشارت إلى قاعات الأمم المتحدة. والرأي الأكثر شيوعاً القائل بأن المكان البادي للعيان في الأمم المتحدة الذي يسهل وصول الممثلين، وموظفي الأمم المتحدة والزوار إليه، مثل مدخل الزوار بمقر المنظمة، سيكون حقاً مناسباً أكثر لنصب بهذه الأهمية الكبيرة. وفي هذا المكان، سيكون حقاً لكل الشعوب وكل الأمم الوصول إلى النصب.

ومن خلال مشروع القرار، ستؤيد الجمعية تشكيل لجنة من الدول المهتمة، والمشار إليها في الفقرة ٢ من المنطوق، للإشراف على مشروع النصب التذكاري الدائم. وستشكل اللجنة من كل المناطق الجغرافية للأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية

منهم، والذين يوجد العديد منهم اليوم في قاعة الجمعية. ويكتسب هذا أهمية إضافية ونحن نستعد للاحتفال في أواخر هذا العام بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسوف تنخرط في برنامج تثقيفي وعملي ومستهدف للتنوعية بغية مواجهة أخطار العنصرية والتعصب التي ما زالت تهدد الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي الختام، تقدم دول الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة خالص الشكر للعدد الكبير من المشاركين في تقديم مشروع القرار الحالي والمؤيدين له وتهيب الآن بالجمعية العامة أن تعطي تأييدها المطلق لاعتماده بغية الإتمام الناجح للعملية التي بدأت في منظمتنا هذه في عام ٢٠٠٦.

السيد مويثا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يسر المجموعة الأفريقية أن تعلن عن تأييدها لمشروع القرار الهام المعروض علينا اليوم (A/63/L.5) في الوقت الذي نقدمه ونتخذ بشأنه إجراء في الجمعية. ونود بداية أن نعرب عن خالص تقديرنا لجماعة بلدان الجماعة الكاريبية على المبادرة والجهود التي أتاحت لنا جميعا التفكير في أفعالنا السابقة، وقدرتنا الرائعة على تحمل المعاناة الشديدة والتغلب عليها، والعمل الجماعي الذي أدى إلى انتهاء أكثر الجوانب غير الأخلاقية والمهينة في التاريخ.

وبالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية، أود أن أشكر أيضا الأمين العام على المعلومات المستكملة الواردة في تقريره عن الأنشطة التي تم القيام بها في وقت سابق من هذا العام لإحياء الذكرى السنوية لإلغاء العبودية وتجارة الرقيق عبر الأطلسي. ونتطلع إلى العمل مع الرئيس والأمين العام وإدارة شؤون الإعلام بشأن أنشطة مماثلة لإحياء هذه الذكرى في السنة القادمة.

ومشورهم الفنية ومساعدتهم القيمة من أجل تنفيذ مشروع النصب التذكاري الدائم.

وما زالت العنصرية والتمييز العنصري والتحامل وصمة مدمرة تلتطخ المجتمعات في أرجاء العالم، وثبتت بوضوح صلتها وجذورها المرتبطة بالرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ومن هنا تأتي دعوة الدول إلى العمل.

وفي هذا السياق في الفقرة ٦، نؤكد مجددا على الطلب الوارد في القرار ١٩/٦١ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ من الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد بأن تضع برامج تربوية، بما فيها المناهج المدرسية، المصممة لتثقيف الأجيال القادمة وترسيخ فهمها للدروس المستخلصة من الرق وتجارة الرقيق وتاريخيهما وعواقبهما.

ونرحب بتقرير الأمين العام، الذي يتناول التطورات المستجدة في أنشطة الأمانة العامة لإنشاء، ولأول مرة، برنامج تثقيفي لتوعية وتعبئة، في جملة أمور، المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني بشأن موضوع إحياء ذكرى الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونعتقد أن هذا سيساعد في معالجة الجهل والفجوة المعرفية، وبصورة رئيسية بين الشباب، في فهم أثر الرق وتجارة الرقيق وعواقبهما. ومن خلال مشروع القرار، ستطلب الجمعية العامة من الأمين العام، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واستنادا إلى العمل الذي قامت به هذه المنظمة من خلال مشروع طريق الرق، أن يواصل برنامج التوعية للأجيال المقبلة كي تعي أسباب تجارة الرق عبر الأطلسي وعواقبها والدروس المستخلصة منها وتعريفها بأخطار العنصرية والتعصب.

وسوف تقرر الجمعية العامة، باعتمادها مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، بالآثار المستمرة للرق وتجارة الرقيق المروعة عبر الأطلسي على أبناء الشتات الأفريقي والمنحدرين

والمجتمعات الظالمة. وسيدكرنا النصب التذكاري الدائم بالأعمال البطولية للرقيق ودعاة إلغاء الرق والأعداد الكبيرة من الرجال والنساء غير المعروفين وذوي الضمائر الذين هبوا للمشاركة في التصدي للخطر والمحنة الجسيمين.

وسيكون النصب الدائم تذكارا وتاريخا ورحلة عبر زمن عصيب، وتذكرا بالأعمال الوحشية التي تعرضوا لها أثناء نقلهم إلى العالم الجديد والرحلة القاسية عبر المحيط الأطلسي ومعسكرات الإنضاج. وسيكون النصب أيضا مصدرا للتوعية ونصبا للتعليم مدى الحياة. وسيكون استذكارا للماضي من أجل تشكيل المستقبل. وسيدكرنا دائما بضعف البشر.

وسيدكرنا النصب الدائم أيضا بالتحديات التي ما زلنا نواجهها اليوم. فالشروع مثل العنصرية وكره الأجانب والتمييز، التي كلها تشبه العبودية، قد أخذت تطل برأسها القبيح مرة أخرى. وهناك حالات من التحامل والتحريض على الكراهية والجرائم بدافع الكراهية في مجتمعاتنا. ونحن مطالبون بالوقوف بحزم ضد جميع أفكار التفوق العنصري أو أيديولوجية العنصرية المتطرفة. وعلينا أن نحذر من خطر الانزلاق ثانية إلى البربرية.

ومن خلال اعتماد مشروع القرار هذا سنبرز أهمية الوعي الأفضل بتجارة الرقيق والرق بصورة عامة. وسوف نلزم أنفسنا بتوفير جميع المعلومات المتعلقة بتجارة الرقيق والرق وتوزيعها على جميع شرائح المجتمع، لا سيما من خلال مؤسسات التعليم لكي يتسنى لها الانضمام إلى الجهود المبذولة للتشجيع على قيام مجتمع دولي متماسك يقوم على المعرفة وفهم تاريخنا. ومن خلال تشجيع الوعي بمجال الرق سنقلص خطر ارتكاب الأخطاء نفسها في المستقبل.

إن إقامة النصب التذكاري الدائم سوف تتطلب موارد ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى هذا

في ٢٥ آذار/مارس ١٨٠٧، ألغت بريطانيا قانونيا تجارة الرقيق وأتمت رسميا أبشع التجارب التي عرفها الإنسان على الإطلاق. وقامت فيما بعد دول أخرى في ذلك الحين بتكرار ذلك الإجراء على حدة. ورغم ذلك الإجراء الذي يبدو نبيلًا، كان الرق مقبولا ويتم التغاضي عنه وسمح باستمرار ممارسته لفترة طويلة. واستمر المرء في استعباد أخيه، وفي معاملته كأنه ملكه الشخصي وبالتالي سلبه كل كرامته. ولقد اتسمت عملية الكفاح من أجل الحقوق واسترداد الكرامة الإنسانية بالكثير من المجازفة والخطر والتضحية. ولقد تطلب الأمر جهودا جماعية وشجاعة كبيرة لمحاربة العبودية ودحرها. ومناقشتنا لهذا الموضوع، تطوي الإنسانية صفحة ماض مؤلم جدا في الحقيقة. وتتضح الدروس المفيدة من هذه الأفعال، والتي حدثت ليس في الماضي البعيد. وإلى جانب دعاة إلغاء الرق، فإن الأبطال غير المشهورين هم الرقيق أنفسهم.

إننا نواجه العديد من التحديات اليوم. ونستطيع استخلاص الإلهام من أولئك الذين احتشدوا ضد تجارة الرقيق والرق قبل أكثر من قرنين بقليل. ولقد نجحت الجهود الجماعية من قبل ونعتقد أنها أضمن السبل للتصدي للتحديات التي تواجهنا. ويقترح مشروع القرار إقامة نصب تذكاري دائم في الأمم المتحدة باعتباره تذكرا دائمة بعدم إنسانية المرء تجاه أخيه الإنسان ومانعا لهذه المؤسسة البشعة بحيث لا يسمح لها أبدا أن تعود إلى الظهور في مجتمعنا.

إن النصب التذكاري الدائم لتخليد ضحايا تجارة الرقيق عبر الأطلسي والعبودية لا يمكن أبدا أن يكون تكفيرا عن المعاناة الفظيعة لبني البشر ولكنه مجرد رمز لتقدير كل أولئك الأبطال الذين وقفوا صامدين، ومن ضحوا بأرواحهم ضد الظلم، ومن عارضوا العبودية وكافحوا من أجل الحرية، إلى جانب الذين سقطوا ضحايا المعاملة القاسية وغير الإنسانية التي أنزلها بهم المترجحون الجشعون وسادة الرقيق

العمالة الكثيفة الذي أوجدته النخبة الحاكمة من المزارعين البريطانيين آنذاك.

واستغرق المجتمع الدولي قرابة ٢٠٠ عام للاعتراف بأن العبودية وتجارة الرقيق جريمتان ضد الإنسانية. وقد سُئلنا عن السبب في اكتراثنا لإعادة نبش أحداث وقعت في ذلك الزمن البعيد. ولكن ٢٠٠ عام ليست في الواقع مدة طويلة جدا بالنسبة لنا نحن شعب الكاريبي وأفريقيا. وبوصفنا خلفاء من عاشوا وقضوا نحبهم خلال تلك الأعوام الـ ٥٠٠، يظل علينا التزام خطير بأن نكفل التكريم لذكراهم وعدم النسيان قط لمعاناهم.

وينبغي الإشارة أيضا إلى أن من بين أبحاث تركت الرق وتجارة الرقيق وجود التمييز العنصري والعنصرية، اللذين ظلا راسخين في الجنوب الأفريقي إلى قرابة نهاية القرن العشرين. ولم تقتل تلك الآفات إلا بفضل روح الصمود لدى شعوب القارة الأفريقية بأسرها ونضالها للإفلات من ربة التجريد من الإنسانية والشقاء الذي واجهته.

وعليه، انطلاقا من الشعور بالواجب وتبواضع شديد نسعى لتكريم ذكرى أسلافنا الذي جُلبوا إلى منطقة البحر الكاريبي نتيجة لتجارة الرقيق عبر الأطلسي. ولدينا اعتقاد راسخ بأن النُصُب الدائم الذي ذكره رئيس الجماعة الكاريبية وأقرته الجمعية العامة في العام الماضي ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مصدرا ملئوا للأمل ووسيلة لتذكّر ألوان النضال من أجل الفكك من المصاعب التي كانت تواجه تحت الحكم الاستعماري.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لأعضاء اللجنة التي أنشئت للإشراف على مشروع النُصُب الدائم ولانتخاب جامايكا لرئاسة صندوق التبرعات وحراسته بصفة مؤقتة. ونشكر اللجنة على الثقة التي أولت لنا إيّاها وسوف نسعى لتحقيق الهدف المتمثل في تنفيذ المشروع

المسعى وإلى التبرع بسخاء كي نتمكن من الحفاظ على ذاكرتنا. وسوف تستخدم هذه الموارد استخداما جيدا. وأحث الجميع على أن يصغوا إلى عبارات الحكمة للبروفيسور النيجيري الحاصل على جائزة نوبل للسلام وولي سوينكا عندما قال إن "الشعب الذي لا يحافظ على ذاكرته هو شعب قد خسر تاريخه". دعونا نعطي زحما جديدا لعبارة "لا تكرر ذلك أبدا".

وفي الختام، أود أنؤكد مجددا على دعم المجموعة الأفريقية لمشروع القرار وإقامة النصب التذكاري الدائم تخليدا لذكرى جميع ضحايا تجارة الرقيق ودعاة إلغاء الرق الشجعان والجهود الدولية الجماعية التي أدت إلى إلغاء تجارة الرقيق والرق. وأحث جميع الدول الأعضاء على تأييد اعتماد مشروع القرار.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية):

وفدي أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل غيانا باسم مجموعة الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية وممثل كينيا باسم الأعضاء الـ ٥٤ في مجموعة البلدان الأفريقية.

إنه لشرف مرموق لي أن أتكلم بشأن البند ١٠٨ من جدول الأعمال، "متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي". ومن المعلوم للجميع أن التاريخ الخاص بالمنطقة التي أنتمي إليها له جذور عميقة في تركة الرق، إذ استعمرها الإسبان أولا في القرن السادس عشر، وبعد ذلك ظلت معظم بلدان منطقة الكاريبي خاضعة لحكم الاستعمار البريطاني لمدة تزيد على ٣٠٠ عام. وخلال الحقبة الاستعمارية، شهدت موانئ منطقتنا وصول العديد من السفن التي قامت بنقل مئات الألوف من الأفريقيين عبر المحيط الأطلسي لتغذية سوق

ارتكب على الإطلاق من حيث حجمه ومدته. فبين العامين ١٤٥٠ و ١٨٥٠، انتزع نحو ١٢ مليون رجل وامرأة وطفل أفريقيين من ديارهم، وبيعوا كرقيق وأجبروا على عبور المحيط الأطلسي من بلدانهم الأصلية إلى القارة الأمريكية. وقضى ملايين كثيرون نحبهم في الطريق. وفي مقابل كل عبد كان يتم نقله وبيعه، كان يموت ثلاثة. وكان من الضروري القيام بأكثر من ٦٠ ٠٠٠ رحلة بحرية. وكان لتجارة الرقيق عبر الأطلسي التي يعتبرها الكثيرون أكبر عملية طرد بشري في التاريخ، تأثير لا رجعة فيه على السكان الأفريقيين المستعبدين لأن ملايين الأفريقيين، باستثناء بعض جماعات صغيرة، لم تكن لهم القدرة على العودة إلى بلدانهم الأصلية.

غير أن جريمة الترحيل القسري لم تكن كافية. فرافقت تجارة الرقيق نظرية عنصرية قوية. وصُنّف السود باعتبارهم كائنات أدنى، وفي كثير من الأحيان باعتبارهم حيوانات. واعتُبروا بلا أي حقوق. بموجب القانون ولذلك عوملوا كأشياء من الوجهة القانونية.

وفي كوبا، ما زالت بعض الجراح الغائرة من ذلك الفصل البشع باقية. وخلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر جرى نقل ما يقرب من ١,٣ مليون أفريقي قسرا إلى كوبا لتسخيرهم في المزارع وفي خدمات من أنواع مختلفة. وخلال الحقبة الاستعمارية في بلدنا كان الأفريقيون وأبناءؤهم على السواء يعانون ويلات العنصرية والتمييز العنصري والافتقار الكامل إلى الحقوق والتمهيش حتى بعد حظر العبودية في النصف الثاني من ثمانينات القرن التاسع عشر. ومن دواعي الأسف أن كوبا لم تكن البلد الوحيد في القارة الأمريكية الذي وقع ضحية لتجارة الرقيق عبر الأطلسي، بل أعيد تمثيل قصص مماثلة لقصة كوبا في جميع أنحاء القارة الأمريكية تقريبا وجزر الأنتيل.

بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. وأعرب عن هذه النقطة لأبرز أننا، باعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم، نسعى لتوسيع نطاق المسؤولية المذكورة لكي تشرف اللجنة على الصندوق بينما تسعى بالاشتراك مع الأمانة العامة في استكشاف الطرق لكفالة تعزيز الشفافية والمساءلة عن إدارته بشكل مقبول لدى جميع الدول الأعضاء.

وأود أن أستطيع الأعضاء عذرا في أن أعرب كذلك عن عميق تقديري لسخاء وعطف حكومات البلدان التي قدمت بالفعل منحا للصندوق التذكاري الدائم. ونعرب عن امتناننا لمظاهر التضامن في الاعتراف بتركة تلك الحقبة القائمة من التاريخ. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بشكر علي للبلدان التالية: الأرجنتين، وأستراليا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، والبرازيل، والبرتغال، وبليرز، وبوتسوانا، وتركيا، وسانت فينسنت وجزر غرينادين، وسان كيتس ونيفس، وسوريا، وسورينام، وقطر، ولكسمبرغ، وموزامبيق، وناميبيا، وهاييتي، والهند، وبالطبع بلدي جامايكا. وتتوقع أن تحذو البلدان الأخرى حذوها بتقديم التبرعات للصندوق الدائم.

وفي الختام، أود أيضا أن أخص بالذكر البلدان التي تلقينا منها تعهدات معلنة بالتبرع حتى الآن وهي: إسبانيا والدانمرك وهولندا، وبطبيعة الحال، المملكة المتحدة.

وأخيرا، أتطلع إلى التعاون مع رئيس الجمعية العامة والأمين العام وإدارة شؤون الإعلام والدول الأعضاء الأخرى في الأنشطة التحضيرية للاحتفال بالاجتماع التذكاري السنوي في ٢٥ آذار/مارس تكريما للذكرى السنوية لإلغاء العبودية وتجارة الرقيق.

السيدة نونيس موردوتشي (كوبا) (تكلمت

بالإسبانية): كانت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من أكبر المآسي في تاريخ البشرية وأخطر انتهاك لحقوق الإنسان

آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لتركيز الاهتمام الواجب على احتياجات ضحايا الرق وتجارة الرقيق والعبودية المفروضة على الشعوب الأصلية والاستعمار، وذريتهم.

وبالرغم من الخضوع للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المحكم المفروض من حكومة الولايات المتحدة لمدة تزيد على أربعة عقود، وضعت كوبا وستواصل وضع برامج للتعاون مع الدول الأفريقية والكاريبية وغيرها من دول العالم الثالث الشقيقة في إطار جهد مشترك لعكس اتجاه عواقب تجارة الرقيق وغيرها من اللحظات الحزينة للاستعمار والاستعمار الجديد.

وسنواصل الإصرار على أن تعلن العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي جرائم ضد الإنسانية وعلى أن يُمنح المنحدرون من أصلاب ضحايا تلك الممارسات الإجرامية والاستعمار والاستغلال إلى درجة الإبادة الجماعية للشعوب الأصلية ما يستحقونه من جبر الضرر والتعويض، باعتبار ذلك إجراء ما زال منتظرا من إجراءات العدالة التاريخية.

ويتيح إحياء ذكرى مرور مائتي عام على إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي فرصة أيضا لتذكر الأشكال العصرية للرق: الاتجار بالأشخاص، والبغاء القسري، والسخرة في ظروف تتسم بالعبودية واستخدام الأطفال في الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي. وتلك الأشكال ما زالت مزدهرة اليوم، وغالبا كنتيجة للتمييز والاستبعاد الاجتماعي والضعف، وكلها تتفاقم بفعل الفقر. ويجب أن يدرك المجتمع الدولي تلك الحقيقة. وبمثل استئصالها هدفا لنا جميعا.

السيد شابار (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، وبما أن هذه أول مرة أتكلم فيها خلال الجلسة العامة،

وكانت تجارة الرقيق المثلثة كما يطلق عليها جزءا لا يتجزأ من الاستغلال الدموي والإفقار للقارة الأفريقية والتمييز العنصري القاسي الذي عاناه أحفاد الأفريقيين في نصف الكرة الغربي سنين طويلة. ولم تكن مهنة تجارة الرقيق اللاإنسانية مبرجة إلا لسكان المدن الاستعمارية الذين بدؤوا فيها وطوروها وحافظوا على بقائها على مر القرون. وكانت لها عواقب كارثية على التنمية الاقتصادية للمناطق المتأثرة وحدها، ولا سيما في القارة الأفريقية، التي أغرقت في عدة قرون من التخلف الاقتصادي والاضطراب السياسي الذي استمر مع الاستعمار الرسمي الذي أطلق عليه وصف الهرولة إلى أفريقيا في القرن التاسع عشر.

ومن المفارقات هذه الأيام أن الكثيرين يعلنون عدم علمهم بذلك الفصل الحزين من تاريخنا، أو ما هو أسوأ من ذلك، يبررونه أو يحجونه. فقد توطدت معارضة العواصم الاستعمارية السابقة لأي صيغة ترمي إلى احترام السدين التاريخي تجاه من تحملوا الرق على مدى قرون.

والذين جمعوا الثروات الهائلة على حساب عرق الرقيق ودمائهم، وأغرقوا دولنا في العواقب الكارثية لاقتصادات الإنتاج الواحد والحصول الواحد، لا يمكنهم أن يغسلوا أيديهم الآن من ماضيهم المظلم باصطناع فقدان الذاكرة التاريخي في وسط العولمة الليبرالية الجديدة التي بمقتضاها يمثل الأثرياء فيها نفس أثرياء العصور الماضية ولكنهم ازدادوا ثراء عن أي وقت مضى ويُفرض على دولنا الاستبعاد والفقر المدقع.

وتعلق كوبا أهمية كبيرة على مساعي الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية وإرهاب الأجانب، ولا سيما الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الذي عقد في ديربان، بجنوب أفريقيا، في

وسوف تتيح إقامة نصب تذكاري دائم لضحايا الرق للدول الأعضاء ولموظفي الأمم المتحدة وزائريها مكانا ورمزا يدعوهم إلى إمعان الفكر في الجذور التاريخية، وطريقة العمل، وعواقب مأساة الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي التي لا يمكن اغتفارها.

وإذا تجاوزنا التذكر، من الأمور الأساسية إذكاء الوعي بالاضطرابات التي أحدثتها تجارة الأرواح في مختلف الأشخاص المعنيتين. فقد أدت تجارة الرقيق أيضا، بوصفها هجرة قسرية على نطاق واسع، إلى عمليات تبادل ثقافي أثرت تأثيرا عميقا في العادات والمعتقدات والعلاقات الاجتماعية والمعارف في عدة قارات.

ويصل الأثر الثقافي لضحايا الرق وتجارة الرقيق بين ميادين شديدة التباين كالمعارف والفنون والتراث الشفهي والأنواع الموسيقية والفلسفة والأدب. وكان الرقيق بالضرورة عوامل إرث حضاري تمخض عن امتزاج ثقافات أوروبا وأفريقيا والمحيط الهندي والبحر الكاريبي والأمريكتين.

ومملكة المغرب، بإحيائها "أكبر مأساة في التاريخ البشري في الحجم والمدة"، على حد قول المؤرخ الفرنسي جان - ميشيل ديفون، ترجو أن تعيد مناقشة إضفاء المشروع الفكرية على الرق وأساسه الفكري، في الصياغة العقائدية للهوية المضادة للسود وتنظيمها القانوني من خلال القانون الأسود لعام ١٦٨٥.

وعلى المجتمع الدولي واجب مقدس بتفكيك التعصب العنصري ومكافحة نظريات كراهية الآخرين والتعصب. وبطبيعة الحال، تنطوي تلك الأهداف على تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، وبعبارة أوسع، بين الحضارات. وهكذا يشارك المغرب فعليا في عدد من المبادرات، منها تحالف الحضارات، ويعمل دون كلل على

اسمحوا لي بتهنئة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين وعلى المبادرات التي اضطلع بها لحشد الدول الأعضاء في مواجهة تحديات اليوم. وستكون حكمته ومعرفته الواسعة رصيда ثمينا في توحيد المجتمع الدولي والتقريب بين صفوفه على الطريق نحو عالم أوفر أمنا وأكثر عدلا وأعظم إنسانية. وله أن يطمئن إلى دعم وفدنا.

وتعرب مملكة المغرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل كينيا باسم المجموعة الأفريقية وتود أن تضيف الملاحظات التالية.

اليوم يجتمع الاحتفال والتذكر بينما تعد الجمعية العامة لاعتماد مشروع قرار ملهم بمبادرة من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية عن إنشاء نصب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وتعرب حكومة المغرب عن ترحيبها بذلك القرار، الذي يتكلم من خلاله المجتمع الدولي بصوت واحد ضد فقدان الذاكرة الجماعي فيما يتعلق بحلقة من أبشع حلقات التاريخ البشري تم خلالها على مدى أربعة قرون ترحيل ملايين الأفريقيين إلى العالم الجديد وتحويلهم إلى رقيق، في تجارة مربحة أسهمت في تطوير الأمريكتين وأوروبا. ووفقا لبعض التقديرات، حرمت المراحل المختلفة لتجارة الرقيق عبر الأطلسي ما بين ٢٥ و ٣٠ مليون شخص من حريتهم، دون أن يدخل في هذا العدد الـ ١٧ مليوناً من البشر الذين قضوا نحبهم على السفن المسافرة بانتظام عبر المحيط الأطلسي.

وفي هذه المناسبة الهامة، نتذكر بمشاعر كثيرة النضال الشرس لدعاة إلغاء الرق الذين لا تزال أسماؤهم منقوشة على أحجار معبد التاريخ: توسان لوفرتور، وفريدريك دوغلاس، ووليام ويلبرفورس، وهارييت تيمان، وفيكتور شولكر.

إن النصب التذكاري سوف يسهم مساهمة كبيرة في جهودنا العالمية لتنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية المعقود في عام ٢٠٠١، والذي كان يهدف إلى استئصال آفة العنصرية وكره الأجانب والتمييز، وفي الواقع أن وضع هذا النصب في الأمم المتحدة يؤكد من جديد المثل التي تدافع عنها منظماتنا النبيلة ويقف شاهدا عليها، ألا وهي: تعزيز وحماية كرامة وقيمة جميع الشعوب والحفاظ عليها.

وينبغي لنا جميعا أن نتابع ذلك لنكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال لهذا المشروع من خلال مساهماتنا السخية لكي تسير الإعدادات كما تم التخطيط لها. وفي الختام تود غانا أن تكرر تأييدها لمشروع القرار الهام هذا.

السيد مكماهان (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالإنكليزية): إن هذه المناسبة تذكروا طيبة حقاً لممارسة كراهية نالت من الكرامة والعزة الإنسانية. بعد الحرب الأهلية التي سعت إلى مطابقة الكلمات والمفاهيم التي كانت إيذاناً بمولد جمهوريتنا مع حقيقة قاسية تمثلت في مجتمع زراعي إلى حد كبير تغذيه دماء وعرق الاستعباد البشري، اعتمد التعديل الثالث عشر لدستور الولايات المتحدة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٥ الذي بموجبه ألغي رسمياً الرق في الولايات المتحدة.

وفي حين أن تجارة الرقيق عبر الأطلسي قد انتهت منذ قرون، هناك شكل معاصر للعبودية يظهر اليوم تحت اسم مختلف: الاتجار بالأشخاص أو الاتجار بال مخلوقات البشرية. وكما كان يفعل تجار الرقيق في قديم الزمان، يفعل تجار اليوم باستخدام العديد من نفس الأدوات كالخطف والتزوير والتهديدات وأعمال الضرب، وكلها كانت تهدف

تعزيز قيم كالتسامح والحوار واحترام الآخرين على الصعيدين الداخلي والدولي.

وليست هذه القيم من قبيل المصادفة؛ فهي نتاج تاريخ المغرب الذي يمتد آلاف السنين ويضم هويات أفريقية وعربية وأوروبية وأندلسية متداخلة ومتشابكة.

وندعو جميع الدول إلى المساهمة في تمويل النصب التذكاري، الذي نرجو أن نراه بمثابة شهادة دائمة على رفضنا استغلال الآخر، والعنصرية وفقدان الذاكرة التاريخية.

إن المملكة المغربية بوصفها دولة أفريقية تدعو إلى تمثين الأواصر بين أفريقيا والمقيمين من أبنائها في المهجر للتخفيف من حدة التوتر وتعزيز المصالحة مع الآخرين، عن طريق التأمل الموضوعي والحازم في أثر هذه المأساة على الأفارقة وإخوانهم المنحدرين من أصل أفريقي عبر الأطلسي.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):
يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الموقر لكينيا باسم المجموعة الأفريقية تأييدا لمشروع القرار A/63/L.5 المعروض على الجمعية.

وتعلق غانا أهمية كبيرة على مشروع القرار هذا، ويسرها أنه جزء من هذه المبادرة التي تسلم بوقوع أسوأ انتهاكات لحقوق الإنسان في تاريخ البشرية، مثل استرقاق الشعوب الأفريقية والنيل من كرامتها على مر مئات السنين.

ونعرب عن تقديرنا للجماعة الكاريبية لتصدرها المبادرة الرامية إلى إقامة نصب تذكاري تكريماً لذكرى أبناء وبنات أفريقيا الذين هلكوا، بما فيهم الذين قضوا أثناء نقلهم على ظهر السفينة "Middle Passage" وهم يقاومون العبودية أو جراء أعمال الإذلال والنفور التي عانوا منها في العالم الجديد. وفي هذا الصدد، نتعهد مرة أخرى بتأييدنا لإقامة صندوق النصب التذكاري الدائم لكي يأتي المشروع أكله.

وكما نعرف جميعا فقد تأسست منظمته استجابة للعرب الذي لحق بالعالم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن الحرب وتجارة الرقيق عبر الأطلسي كان يفصل بينهما ١٥٠ عاما، فإن الأسباب الرئيسية لهذين الحدثين التاريخيين متشابهة جدا. ونشير هنا إلى المفهوم المعوج الذي يزعم بتفوق مجموعة واحدة على أخرى. ويبدو أن من المهم جدا لنا بصورة خاصة أن مشروع القرار يتضمن أحكاما تتعلق بزيادة الوعي بأسباب ونتائج تجارة الرقيق والدروس المستفادة من تركتها. ونحن مقتنعون بأن الجيل الحالي والجيل المقبل لن ينسى هذا الفصل المساوي في تاريخ البشرية.

إن الأمم المتحدة لا تعالج في أحيان كثيرة الأخطاء التاريخية. وفي الواقع أن الدول الأعضاء تركز أولا وأخيرا على أشد المسائل الراهنة إلحاحا، ولكن هناك مثال على حالة تتمثل في حدث تاريخي على نطاق عالمي؛ ويمكن للمرء أن يلمس آثارها على مر التاريخ البشري وسوف يواصل أثره على حاضرنا ومستقبلنا.

السيدة بيشيل (جزر البهاما) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أؤيد البيان الذي أدلت به غيانا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة. ومنذ عامين فقط عملت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مع العديد من البلدان التي شاركت بفخر في تقديم القرار، بما في ذلك تلك الدول التي تنحدر من أصل أفريقي، ومن خلال الجمعية العامة على وضع القرار الذي أرسى الأساس للاحتفال بالذكرى المئتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. واتخاذ ذلك القرار كان حدثا تاريخيا، كما لوحظ في ذلك الوقت، ستشمل رسالته في مد جسور عبر حقبة من مائتي سنة تربط بين بحار وأراضي أفريقيا وأوروبا والأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي.

في القرون السابقة إلى إرغام الرجال والنساء والأطفال على الاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي.

إن الاتجار بالبشر جريمة لا تحترم حدودا، وكل عام يجري الاتجار بنحو ٨٠٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال عبر الحدود الدولية، ويجري الاتجار بملايين آخرين داخل بلادهم. وتقريبا في كل بلد من بلدان العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، حيث يحتجز الرجال والنساء والأطفال ضحايا الاستعباد المتزلي ويُستغلون بالقوة لأغراض ممارسة الجنس التجاري ويكرهون على العمل في المصانع المستغلة للعمال. وفي بعض البلدان يُرغم الأطفال على التجنيد. وهذه الأشكال من الاتجار بالبشر تمثل في الواقع العبودية الحديثة.

اتخذت الولايات المتحدة سلسلة واسعة من الإجراءات لوقف هذه الممارسات لأننا نعتقد بقوة أن ذلك هو الشيء الصحيح الذي نفعله. وما برحنا ملتزمين بالاعتراف بإلغاء الاتجار بالرق عبر الأطلسي ونحتفل بالذكرى ضحاياها ونعكس مسارات الأذى التي ألحقها. ومن دواعي فخرنا أن بوسعنا أن نشارك في مشروع قرار الجمعية العامة بشأن إقامة نصب تذكاري تكريما لذكرى ضحايا العبودية وتجارة الرقيق عبر الأطلسي الذي نحن على وشك اعتماده.

السيد روغاشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن امتنان الاتحاد الروسي لوفود بلدان حوض البحر الكاريبي على مشروع قرارهم المعنون: "إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" (A/63/L.5) الذي تشترك روسيا في تقديمه. ونرى أن الاهتمام الذي تكرسه الأمم المتحدة لهذه المسألة له ما يبرره تماما.

ولنفس تلك الأسباب الملحة، تعرب جزر البهاما عن ارتياحها للتقدم المحرز في الحملة الجارية لإقامة نصب تذكاري دائم هنا، في الأمم المتحدة، لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وذلك للاعتراف بتلك المأساة ولإدراك مدى أهميتها كتراث. وبصفتنا من مقدمي مشروع القرار A/63/L.5، نود أن نعرب عن تقديرنا للبعثة الدائمة لجامايكا على دورها المحوري الذي اضطلعت به في تحريك هذه العملية إلى الأمام، ونكرر خالص تقديرنا لكل من ساهم في ذلك العمل، ونعرب عن أملنا في أن يؤيد الكثير من الأعضاء هذا المشروع النبيل والقيّم. ويسرني أن أذكر أن حكومة جزر البهاما قد تعهدت بالتبرع للصندوق الذي سينشأ قريباً لهذا الغرض.

السيد فيشفجيت سينغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أشارك في هذه المناقشة العامة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي". وأشكر الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي على إدراج ذلك البند المهم في جدول أعمال الجمعية العامة. وأؤيد بقوة البيان الذي أدلى به ممثل غيانا بالنيابة عن دول منطقة البحر الكاريبي.

لقد وصف رئيس وزراء الهند الأسبق جواهر لال نهرو الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي بأنها مأساة فادحة. وباللغة السواحيلية، يشار إليها في بعض الأحيان بالحرقة أو بالكارثة الكبرى. وغالبا ما يتم التغاضي عن تلك الجريمة المأساوية لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والرق التي امتدت لما يزيد على خمسة قرون. ويقدر الأكاديميون أنه خلال تلك الفترة أدت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي إلى فقدان ما لا يقل عن ٥٠ مليون أفريقي. وإذا لم يحدث ذلك، لكان تعداد السكان في أفريقيا في عام ١٨٥٠ ١٠٠ مليون نسمة، بدلا من ٥٠ مليوناً. إن أهوال رحلة

إن تركة تجارة الرقيق تبرز من بين أمور أخرى، قدرتنا على القيام بعمل مبدئي للتعبير عن رأينا ضد الإجحاف والتصدي للأذى بالعيش والبقاء والمضي قدما والتسامح، حتى في وجه التناقضات الهائلة. وإذا ما نظرنا إلى حياة الناس الذين استبعدوا لقرون في أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي لتعلمنا الكثير عن قدرة البشر على السعي والتحلي بالأمل حتى في ظل أقسى الظروف الإنسانية. إن الانتصار على تجارة الرقيق شهادة على أن الروح الإنسانية قادرة على البروز من غياهب أقصى أنواع الظلم والاستغلال والقهر بفرح كبير وإبداعية وابتكارية.

إن الآثار المحفورة في أذهاننا ولا يمكن محوها، والتي طبعها أفريقيا على كل جوانب الحياة في منطقة البحر الكاريبي، تشكل الأساس الذي تقوم عليه ديمومتنا كشعب، وستمثل لنا دائما مصدرا للإبداع والمثابرة. وعلى مسرح التاريخ، لم يكن نصيبنا دائما مُبهجا ومفعما بحلاوة النصر، ولكننا نشارك هنا اليوم في هذه الهيئة العالمية بمنتهى الفخر والتصميم، نفس الفخر والتصميم العنيد اللذين أديا إلى ضمان بقاء أجدادنا حتى في أشد الظروف قسوة ورهبة. ولقد أصبح عمق إنسانيتهم، وجوهر انتمائهم الشديد لوطنهم الروحي ينبوع رؤيتنا الخالدة لعالم سلمي واعد ومتنوع ومتسامح وتطلعي - وهي عناصر أساسية يجب أن تدعم المستقبل من أجل كفالة بقاء البشرية.

ومن أجل أن نرسخ في الأجيال القادمة المعرفة بأسباب العبودية وآثارها والدروس المستفادة منها، وكذلك التعريف بأخطار العنصرية والتحيز، اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي، في دورتها الثانية والستين، القرار ١٢٢/٦٢ الذي يحدد يوم ٢٥ آذار/مارس بوصفه يوما دوليا للاحتفال كل سنة بذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ويجب أن يكون شعارنا إلى الأبد "لكي لا ننسى".

(تكلم بالإنكليزية)

قبل أن نشرع في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/63/L.5، أود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدمي المشروع: الاتحاد الروسي، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، بلجيكا، بلغاريا، بوليفيا، تايلند، تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، ساموا، سلوفينيا، صربيا، الصين، العراق، فرنسا، فنلندا، فيجي، كرواتيا، كولومبيا، ليختنشتاين، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، نيوزيلندا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

(تكلم بالإسبانية)

أعطى الكلمة الآن لممثل الرأس الأخضر للتكلم بشأن نقطة نظام.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): إن مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده هو مشروع قرار مهم، وكما رأينا من البيانات التي أدلى بها مختلف الممثلين الذين طلبوا الكلمة حول هذه المسألة.

وأنا شخصيا لا أستطيع أن أفهم كيف لم يكن ممكنا أن نُمثل أفريقيا بأكملها إلا بواسطة رئيس مجموعتنا لهذا الشهر. وأطلب أن تُدرج جميع الدول الأفريقية بوصفها مقدمة لمشروع القرار، ولا يكفل أن نُمثل بواسطة رئيس المجموعة الأفريقية فحسب. ولا أفهم القرار الذي أدى إلى قصر تقديم مشروع القرار هذا، الذي يشكل أهمية أساسية لعموم أفريقيا، على مجرد رئيس المجموعة الأفريقية لهذا الشهر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تحيط الجمعية

علما بالإيضاح الذي قدمه ممثل الرأس الأخضر.

العبور الوسطى هي فريدة من نوعها، فقد مات أثناءها ما لا يقل عن سدس الذين تم نقلهم عبر المحيط الأطلسي وحيدين وهم في صدمة وظلام دامس.

وتشاطر الهند البلدان التي تضررت من الرق معاناتها وآلامها. وإننا نتذكر مأساتنا مع الاستعمار وتصدير عمالة السخرة. وقد أصبحت العنصرية، التي كانت بُعدا حتميا للرق، جزءا من الأساس المنطقي للاستعمار. وقد كان هناك أثر عكسي لذلك. فلقد كانت النازية ببساطة تطبيقا لتلك العنصرية في أوروبا. وكما قال الشاعر الكاريبي الكبير سيزار، تسرب السم ببطء إلى داخل شرايين أوروبا، وقبل أن تجرف النازية صرح الحضارة الأوروبية بأكمله في بحور دمائها، فقد تناثرت وتسربت في قطرات من كل شرخ.

ونعرب عن ترحيبنا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة قبل عامين بشأن إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ومقرر الجمعية العامة للاحتفال في الأمم المتحدة بذلك الحدث من خلال عقد اجتماع خاص للجمعية العامة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧. كما أود أن أرحب بتقرير الأمين العام (A/63/213) عن برنامج التوعية التثقيفية عن تجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي.

ویشرفنا أن نشارك في تقديم مشروع قرار هذا العام المعنون "إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي". وسيرمز هذا النصب التذكاري الدائم إلى تلك المأساة الهائلة وسيظل أمام أعيننا ذكرى دائمة تحرك فينا الفكر والعمل. ونحن ننضم إلى بلدان الجماعة الكاريبية في توجيه الطلب إلى الدول الأعضاء للمساهمة في ذلك النصب التذكاري ولاعتماد مشروع القرار هذا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر

المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

(تكلم بالإسبانية)

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.5 المعنون "إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.5؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.5 (القرار ٥/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

(الرئيس في مقعد الرئاسة)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند ٤١ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" الذي كان من المقرر النظر فيه يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ سيؤجل إلى موعد لاحق يعلن عنه في الوقت المناسب. وأود أيضاً أن استرعي انتباه الأعضاء إلى أن الوثيقة A/INF/63/4/Rev.1 قد صدرت. وهي تحتوي على نسخة منقحة من برنامج عمل الجمعية العامة ومواعيد الجلسات العامة للفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وأود أيضاً أن أذكر الأعضاء بأن قوائم المتكلمين في ما يتعلق بالبنود المدرجة في الوثيقة A/INF/63/4/Rev.1 مفتوحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.